AIN SHAMS UNIVERSITY
مركز بحوث الشرق الأوسط
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
MERC

AIN SHAMS UNIVERSITY

# مجلة
# بحوث الشرق الأوسط

## مجلة علمية مُحَكَّمَة
## (مُعتمدة) شهريـًا

العدد الواحد والثمانون
(نوفمبر 2022)

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط

السنة الثامنة والأربعون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

ISSN 2536-9504

# مجلة بحوث الشرق الأوسط

## مجلة علمية مُحكَّمة

## متخصصة

## في شئون الشرق الأوسط

### مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (*ARCI*) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت *Clarivate* الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (*ARCIf*) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العدد الواحد والثمانون - نوفمبر 2022

تصدر شهريًّا

السنة الثامنة والأربعون - تأسست عام 1974

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة
**أ.د. غادة فاروق**
نائب رئيس الجامعة لشئون المجتمع وتنمية البيئة
ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**
مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

**هيئة التحرير**

أ.د. أحمد بهاء الدين، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر ؛
أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، جامعة عين شمس، مصر ؛
أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر ؛
أ.د. ماهر أبوخوات، جامعة كفرالشيخ، مصر ؛
أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس ؛
أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر ؛
أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر ؛
أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر ؛
أ.د. كاميليا صبحي، جامعة عين شمس، مصر ؛
أ.د. حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر ؛
أ.د. علاء الشامي، جامعة عين شمس، مصر ؛
أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس ؛
Prof. Dr. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا ؛
Prof. Dr. Gabrielle kaufmann، جامعة جنيف، سويسرا ؛

إشراف إداري
**أ/ عبيـــر عبدالمنعم**
أمين المركز

سكرتارية التحرير

أ/ ناهد مبارز رئيس وحـــدة النشـــر
أ/ رانـدا نـوار وحـــدة النشـــر
أ/ زينب أحمد وحـــدة النشـــر
أ/ رشا عاطف وحـــدة النشـــر
أ/ أمـل حسـن رئيس وحدة التخطيط والمتابعة

المحرر الفني
ياسر عبد العزيز رئيس وحدة الدعم الفني
إسـلام أشـرف وحـــدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني للمجلة
وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية
أ.د. عاشور محمود د. تامر سعد الحيت

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير
• وسائل التواصل: البريد الإلكتروني للمجلة: technical.supp.mercj2022@gmail.com
البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg
جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566
(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل/ واتساب: 01555343797 (2+)
ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg
ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

# مجلة بحوث الشرق الأوسط


- رئيس التحرير د. حاتم العبد

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

| | |
|---|---|
| • أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا | رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر |
| • أ.د. أحمد الشربيني | عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر |
| • أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق | عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر |
| • أ.د. السيد فليفل | عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر |
| • أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر | أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر |
| أ.د. أيمن فؤاد سيد | رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر |
| • أ.د. جمال شفيق أحمد عامر | كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر |
| • أ.د. حمدي عبد الرحمن | عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر |
| • أ.د. حنان كامل متولي | (قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر |
| • أ.د. صالح حسن المسلوت | أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر - مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة |
| • أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة | كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر |
| • أ.د. عاصم الدسوقي | عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر |
| • أ.د. عبد الحميد شلبي | كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر |
| • أ.د. عفاف سيد صبره | كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر |
| • أ.د. عفيفي محمود إبراهيم | كلية الآداب - جامعة بنها - مصر |
| • أ.د. فتحي الشرقاوي | نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر |
| • أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز | عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر |
| أ.د. محمد السعيد أحمد | كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر |
| • لواء / محمد عبد المقصود | رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر |
| • أ.د. محمد مؤنس عوض | كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر |
| • أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر | كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة |
| • أ.د. مصطفى محمد البغدادي | كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر |
| • أ.د. نبيل السيد الطوخي | رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر |
| أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي | كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر |

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

# محتويات العدد 81


| عنــوان البحـــث | الصفحـــة |
|---|---|
| • **الدراسات القانونية LEGAL STUDIES** | |
| **1- دور القضاء الإداري والدستوري المصري في حماية الحقوق المكتسبة** ..... الباحث/ حسام الدين عبد الحميد محمد عبدالجواد | **32-3** |
| • **الدراسات السياسية POLITICAL STUDIES** | |
| **2- الأمن البيئي في القارة الآسيوية «الصين نموذجًا»** ..... د. هشام محمد بشير محمد | **70-35** |
| **3- دور السياسة الخارجية الهندية نحو رابطة بيمستيك (توجه نحو الإقليمية)** ..... د. سمر إبراهيم محمد | **108-71** |
| • **الدراسات التاريخية HISTORICAL STUDIES** | |
| **4- النزاع التركي – اليوناني على الجرف القاري في بحر إيجة (1963-1982م)** ..... د. محمد مبروك محمد قطب | **186-111** |
| • **الدراسات الاجتماعية SOCIAL STUDIES** | |
| **5- واقع تمكين المرأة في العالم العربي** ..... د. إنجى أحمد عبدالغني مصطفى | **238-189** |

- **دراسات إدارة الأعمال BUSINESS STUDIES**

**6- دور القيادة الريادية في تحقيق التميز المؤسسي دراسة ميدانية على المدارس الحكومية بإدارة الشيخ زايد، 6 أكتوبر التعليمية** ..... **332-241**

د. أيمن عبد العال مبارز عبد العال & د. ثناء معوض علي

- **الدراسات الإعلامية MEDIA STUDIES**

**7- الأطر الإخبارية لتناول المواقع العالمية للشأن الاقتصادي المصري (قضية تعويم الجنيه نموذجًا) – بحث تحليلي** ..... **366-335**

الباحثة/ نورهان فتحي محمود عباس

**8- استخدامات الأطفال متحدي الإعاقة لمواقع التواصل الاجتماعي والإشباعات المتحققة منها** ..... **390-367**

الباحث/ محمود عبدالحكم عبدالعظيم الببلاوي

- **الدراسات الفنية TECHNICAL STUDIES**

**9- إعادة تركيب الواقع في رسوم المستشرقين** ..... **422-393**

م.د. إلهام صبحي عبد

- **الدراسات اللغوية LINGUISTIC STUDIES**

**10- Geographical Analysis Of Weather Condition Response To Total Solar Eclipse Event «A Case Study Of Mosul Meteorological Station»** ..... **1-20**

Taghreed Ahmed Umran Alqadi

**11- Cultural Identity As A Concept «A Theor Etical Survey»** ..... **21-38**

Rania Salem

# الأمن البيئي في القارة الآسيوية

# «الصين نموذجًا»

# ENVIRONMENTAL SECURITY IN THE ASIAN CONTINENT

# «CHINA AS A MODEL»


**د. هشام محمد بشير محمد**

**أستاذ العلاقات الدولية المساعد**

**وكيل كلية السياسة والاقتصاد**

**لشئون الدراسات العليا والبحوث، جامعة بني سويف**

**Dr. Hisham Bashir**

**Assistant Professor of International Relations**
**Vice Dean of the College of Politics and Economics**
**Postgraduate Studies and Research Affairs, Beni Suef University**

**dr.heshambeshir2014@gmail.com**

www.mercj.journals.ekb.eg

**الملخص :**

واجهت القارة الآسيوية العديد من التحديات البيئية التي أثرت على توجهاتها على المستويين الإقليمي والدولي، حيث إنها تمتلك تعداد سكانيا كبيرا على مستوى العالم يتخطى مليار شخص، ونجد بالتبعية لزيادة التعداد السكاني وجود زيادة كبيرة في الطلب على الغذاء، وبالتالي فهي أكثر عرضة لتغيرات المناخ وللكوارث البيئية على مختلف أنواعها.

وتعتبر جمهورية الصين الشعبية أكبر مصدر لانبعاث غازات الاحتباس الحراري والزئبق في العالم، مما يهدد صحة الشعب الصيني خصوصًا والقارة الآسيوية والعالم كله بشكل عام، ويرجع ذلك إلى اهتمام الصين باقتصادها في المقام الأول مع تجاهل ضرورة الاهتمام بجودة الأراضي وسلامة الأرض ونقاء المياه، وجاءت هذه الدراسة لتناقش موضوع الأمن البيئي في القارة الآسيوية "الصين نموذجًا".

ولقد أكدت الدراسة أنه يمكن للصين الاعتماد على الطاقة الشمسية بدلاً من الطاقة التي تعتمد على الفحم، لاسيما إذا أخذنا في الاعتبار أن الفحم يُعد من المسببات الرئيسية للضباب الدخاني في الصين.

**الكلمات الدالة:** (آسيا– البيئة– الصين– القارة الآسيوية– الأمن البيئي– تغير المناخ)

**Abstract :**

The Asian continent faced many environmental challenges that affected its trends at the regional and international levels, as it has a large population in the world that exceeds one billion people, and we find that the increase of the population le led to a significant increase in the demand for food, and therefore it is more vulnerable to climate changes and environmental disasters of all kinds.

The People's Republic of China is the largest source of greenhouse gases and mercury in the world, threatening the health of the Chinese people in particular, the Asian continent and the world in general, and this is due to China's interest in its economy in the first place and ignoring the need to pay attention to land quality, land safety and water purity, and this study came to discuss the issue of environmental security in the Asian continent, "China as an example."

The study confirmed that China can rely on solar energy instead of coal-based energy, especially if we take into account that coal is considered one of the main causes of smog in China.

**Key words:** (Asia - Environment - China - Asian Continent - Environmental Security - Climate Change).

**المقدمة :**

**أولا– موضوع الدراسة :**

تعتبر دراسات الأمن والبيئة من الشواغل الكبرى التي تؤثر على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأي دولة، فقد ارتبط مفهوم الأمن البيئي بتصاعد التهديدات البيئية على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وكانت بمثابة تحدٍّ لتلك الدول في وضع الإستراتيجيات التي تتلاءم مع الحفاظ على الإنسان أو الكائنات الحية عمومًا.

إن البيئة هي الشاغل الأساسي للدراسات المختلفة حول مستوى العالم ؛ لأن ما يحدث فيها من خراب يمتد تأثيره ليشمل الكائنات الحية البشرية النباتية، والحيوانية، كالجوع وسوء المناخ وانتشار الأمراض، وحتى تتمكن الدول من تحقيق التنمية المستدامة ومواجهة التحديات يتوجب عليها الاهتمام بالأمن البيئي ووضع الإستراتيجيات التي تساعد على تحقيقه.

وقد واجهت القارة الآسيوية العديد من التحديات البيئية التي أثرت على توجهاتها على المستوى الإقليمي والدولي، حيث إنها تمتلك تعداد سكانيا كبيرا على مستوى العالم يتخطى مليار شخص، ونجد بالتبعية لزيادة التعداد السكاني وجود زيادة كبيرة في الطلب على الغذاء، وبالتالي فهي أكثر عرضة لتغيرات المناخ وللكوارث البيئية على مختلف أنواعها.

لذا لا يمكن إنكار الأثر الذي ينجم عن تغير المناخ فيما يتعلق بالغذاء والمجاعات أو حتى تأثيره على البعد الاقتصادي وحدوث الفقر، لقد كانت القارة الآسيوية عُرضة لتلك التغيرات التي من المتوقع أن تزيد تأثيراتها مستقبلاً على آسيا وسكانها في جميع الدول، فالاهتمام والتركيز على الجانب الاقتصادي والتطلع الدائم إلى تحقيق النمو فيه ينعكس بالآثار السلبية على الجوانب البيئية.

أي أن الظاهرة البيئية الناتجة عن تغير المناخ من النتائج المترتبة على الاهتمام بالنشاط الاقتصادي بشكل أهمل الجانب البيئي وتأثيراته على الإنسان، وعلى الرغم من وجود الدراسات البيئية الآسيوية فإن المثيرات الاقتصادية في نواتجها تكون مقنعة في تنفيذها أكثر من الجانب البيئي ومعالجة آثاره السلبية.

وتعتبر جمهورية الصين الشعبية أكبر مصدر لانبعاث غازات الاحتباس الحراري والزئبق في العالم، مما يهدد صحة الشعب الصيني خصوصًا والقارة الآسيوية والعالم أجمع بشكل عام، ويرجع ذلك إلى اهتمام الصين باقتصادها في المقام الأول مع تجاهل ضرورة الاهتمام بجودة الأراضي وسلامة الأرض ونقاء المياه[1]، وجاءت هذه الدراسة لتناقش موضوع الأمن البيئي في القارة الآسيوية "الصين نموذجًا".

**ثانيًا– أهمية الدراسة :**

لقد مر العالم في الآونة الأخيرة بالعديد من التحديات البيئية التي عصفت بحياة الكائنات الحية "الإنسان، والنبات، والحيوان"، وذلك نتيجة للتغيرات المناخية التي تمثلت في قضايا التصحر والفيضانات والأمطار تارة والجفاف تارة أخرى، وذلك نتيجة للاهتمام بالصناعات التي أدت إلى التلوث البيئي أو حتى الاهتمام بالاقتصاد وتحقيق معادلات مرتفعة من الناتج القومي دون النظر إلى ما يترتب عليها من أضرار تلحق بالبيئة وقاطنيها.

وتعاني القارة الآسيوية من وجود مخاطر للتغير المناخي والتدهور البيئي تظهر في شكل مجموعة من التحديات التي يواجها الأمن البيئي في القارة الآسيوية، على الرغم من وجود العديد من الدراسات البيئية المتخصصة الدقيقة والتي تقدم التوصيات والمقترحات للتصدي لتلك الأزمة فإن الدول الآسيوية وعلى رأسها الصين– نموذج الدراسة– تُفضل تحقيق النمو الاقتصادي بدلاً من حماية الكائنات الحية، أو

معالجة التحديات البيئية التي تمر بها، وجاءت الدراسة لتناقش تلك التحديات وتاريخ تطورها.

**ثالثًا– أهداف الدراسة :**

تهدف الدراسة إلى مناقشة تحديات الأمن البيئي التي تمر بها القارة الآسيوية التي وضحتها العديد من الدراسات في تلك المجالات، حيث من المتوقع أنها ستؤثر بالسلب بشكل كبير على القارة ودولها على المدى الطويل خاصةً مع زيادة تعداد السكان الذي يتجاوز مليار شخص، وكذلك الخطر الذي يمتد ليشمل المحيطات التي تضمها القارة فهي تضم أكبر محيطين على مستوى العالم، وبالتالي فالتهديد لا يقتصر عليها.

لذا فقد جاءت الدراسة لتحديد تطور مفهوم الأمن البيئي عمومًا، والتركيز على القارة الآسيوية والأمن البيئي فيها وتحدياته، والتركيز على الصين كنموذج آسيوي تعرض للتحديات البيئية التي أثرت على أمنه البيئي وكيفية تعامله معها، مع وضع مجموعة من النتائج والتوصيات لمعالجة تلك الأزمة البيئية.

**رابعًا– مشكلة وتساؤلات الدراسة :**

إن المشكلة البحثية تنطلق من فكرة ارتباط أمن البيئة وأمن الغذاء في القارة الآسيوية بأولويات القارة بشكل عام أو الدول التي تقع فيها بشكل خاص، أي مدى تبني الدولة لبرامج وإستراتيجيات تضع اقتصاداتها في المقام الأول أم وضعها البيئي، على الرغم من وجود العديد من الدراسات البيئية في آسيا والتي تقدم الدراسات البيئية بشكل واضح ودقيق وشامل مع وجود التوصيات والنتائج، فإن المعضلة الأساسية تتمثل في مدى تطبيق الدول لهذه التوصيات.

وتنطلق الدراسة من **تساؤل رئيس** مؤداه : " كيف تعاملت القارة الآسيوية مع الأمن البيئي؟ "، ويتفرع عن هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية منها :

1) هل تمكنت القارة الآسيوية من التعامل مع الأمن البيئي؟
2) ما التحديات البيئية التي مرت بها القارة الآسيوية؟
3) هل الدراسات الآسيوية المتخصصة في مجال الأمن البيئي ساعدت في حل الأزمات البيئية؟
4) كيف كانت الصين تتعامل مع الأمن البيئي؟
5) هل الدول الآسيوية وضعت نموها الاقتصادي كأولوية ضرورية عن أمنها البيئي؟

**خامسًا– المنهج المستخدم :**

يعتمد الباحث في دراسته على منهج دراسة الحالة باعتباره وسيلة دقيقة توفر معلومات تفصيلية وشاملة عن الظاهرة، مما يجعلها تُسهم بشكل فعال في تكوين فرضيات جديدة تفتح المجال أمام دراسات مستقبلية، وتعرف بأنها "دراسة شاملة وعميقة للفرد أو مجموعة من الأفراد، إنها أكثر أنواع البحث شعبية، وهدفها يمكن أن يكون فهم الوحدة أو الظاهرة المدروسة، أو التفاعل بين عوامل متعددة توضح الواقع الحالي أو التطور الذي يحصل في فترة معينة"[(2)].

ويمكن تطبيق هذا المنهج على هذه الدراسة من خلال دراسة ظاهرة الأمن البيئي في القارة الآسيوية في شكلها الحديث من خلال دراسة المعطيات التي يقدمها الواقع الحالي للدول الآسيوية، والتحديات التي تفرضها البيئة عليها من خلال توضيح العوامل المختلفة التي أثرت علي الظاهر الأمنية، وفي النهاية الوصول إلى مجموعة من التوصيات يمكن الاستناد إليها لمواجهة التحديات التي تعيق تطبيق الأمن البيئي الآسيوي.

**سادسًا– تقسيم الدراسة :**

تأسيسًا على ما سبق سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث، وخاتمة تشتمل على أهم النتائج والتوصيات، وذلك على النحو التالي :

**المبحث الأول : تطور مفهوم الأمن البيئي.**
**المبحث الثاني : الأمن البيئي في القارة الآسيوية.**
**المبحث الثالث : الصين والأمن البيئي.**

## المبحث الأول
## تطور مفهوم الأمن البيئي

**تمهيد :**

تُعتبر قضية الأمن البيئي من أهم القضايا المعاصرة وأكثرها تعقيدًا، ولقد لاقت هذه القضية اهتمامًا كبيرًا من قبل الدول من خلال عقد عدد من المؤتمرات والندوات البيئية على مستوى العالم لبحث تلك القضايا ووضع الحلول المناسبة لها، لذا نجد أن المفهوم قد تطور منذ نشأته ولاقى اهتمام العديد من الباحثين والدارسين في الدراسات العلمية، ومحاولة تطوير أبعاده بما يتماشى مع التغيرات العلمية والبيئية.

ويأتي الاهتمام بالأمن البيئي وتطوره في مقدمة الإجراءات التي تتبعها الدولة للنهوض بالأمن القومي والغذائي والمائي وكذلك الاجتماعي، لاسيما إذا أخذنا في الاعتبار أن العالم في الآونة الأخيرة مر بوجود العديد من المشكلات البيئية كالتدهور والتصحر وغيرها من الأخطار البيئية الأخرى التي عصفت بحياة الكائنات الحية علي مختلف مستوياتها.

ولا يمكن إنكار أن المشكلات البيئية ناتجة عن تراكم تأثيرات كانت من المفترض أن تُعالج، وقصور في الوعي البيئي كذلك، الذي يتوجب عليه أن يستغل الموارد الطبيعية مع العمل على حمايتها من التدهور، فالآثار البيئية للأنشطة

التنموية يتم تداركها في مرحلة متأخرة يكون ازداد فيها الضرر البيئي مع تأخر القدرة على التعامل معه[3].

ولقد ارتبط مفهوم الأمن البيئي بتصاعد التهديدات البيئية على كافة المستويات(وطني، إقليمي، دولي)، حيث أصبحت هذه التهديدات تشكل خطرًا على الوسط الطبيعي للإنسان والكائنات الحية، الأمر الذي استدعى من الباحثين والأكاديميين وكذا صنُاع القرار توجيه أهمية قصوى لهذا القطاع الأمني، حيث برزت العديد من الكتابات والمقالات حول القضايا والمفاهيم المتعلقة بالأمن البيئي، وصارت ثنائية متغيري "الأمن– البيئة " من ضمن الاهتمامات البحثية الجادة في السنوات الأخيرة.

**تطور مفهوم الأمن البيئي :**

لقد شهد العالم في القرن العشرين خاصةً بعد الحرب العالمية الثانية ظهور العديد من المخاوف التي تحمل تهديدات بيئية بشكل صريح، فقد أدى تطور السلاح النووي مع استخدامه في ناجازاكي وهيروشيما إلى ظهور خطر الإشعاع والتلوث البيئي مع تلوث المياه والنفايات النووية، مع صدور الدراسات الإيكولوجية التي حذرت من الاستخدام المتواصل للمواد الكيماوية الصناعية نظرًا لتأثيرها السلبي على البيئة[4].

والجدير بالذكر أن النقاش حول البيئة يعود إلى خمسينيات القرن العشرين، فقبل عام 1968م لم يكن هناك اهتمام عالمي بالقضايا البيئية، ولكن عندما تعرضت الدول الإسكندنافية لموت كثير من الأسماك في بحيراتها اتجهت إلى إجراء الأبحاث المختلفة للوصول لتفسير علمي لتلك الظاهرة، واتضح أن المتسبب هو الغازات المنبعثة من المصانع مثل ثاني أكسيد الكبريت والنيتروجين التي تتصاعد في الهواء وتسقط على هيئة أمطار.

وتوصلت الأبحاث أيضًا إلى أن تلك الغازات لا يقتصر انبعاثها على الدول الإسكندنافية فقط، بل إنها تنبعث من إنجلترا وألمانيا أيضًا عبر مصانعها، فطالبت السويد بعقد مؤتمر دولي للنظر في تلك الأزمة وصياغة مجموعة من السياسات للحد من التهديدات البيئية، وتم بموجبها عقد مؤتمر حول البيئة في ستوكهولم[5].

وبالفعل تم عقد مؤتمر الأمم المتحدة عام 1972م حول البيئة الإنسانية في مدينة ستوكهولم، والذي عُدّ نقطة الانطلاق الأولى لاعتبار البيئة مسألة سياسية، وأصبحت التغيرات البيئية الشاملة أحد مجالات البحث المهمة في كل العلوم الطبيعية والاجتماعية، فظهرت مفاهيم مثل : التهديدات threats والأخطار risks والهشاشات vulnerabilities والتحديات، وتم استخدامها بمعان مختلفة في المجتمعات العلمية.

وقد ظهر مصطلح الأمن البيئي منذ منتصف السبعينيات، وتم ترسيخ المصطلح في منتصف الثمانينيات، عندما تضمن تقرير برونتلاند عام 1987م فصلاً عن الأمن البيئي، ثم مرت فترة تحقيق وتقييم المهنية للمصطلح حتى منتصف التسعينيات، عندما جذب الاهتمامَ كموضوع تم تناوله بصورة أكثر اتساعًا، كما يُعد هذا المفهوم حديثًا نسبيًا ومثيرًا للجدل إلى حد ما[6].

لقد شهدت فترة الثمانينيات محاولات لتوسيع مفهوم الأمن ليشمل العديد من القضايا التي ترتبط به ومن ضمنها البيئة، ومن هنا ظهر مصطلح الأمن البيئي، وذلك نتيجة لإسهامات العديد من المدارس منها مدرسة كوبنهاجن التي أطلقت المشروع البحثي "المظاهر اللا عسكرية للأمن الأوروبي"، حيث أسهمت المدرسة في تصورات أوسع لمجال الأمن ليشمل قطاعات جديدة مثل ؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية بدلاً من التركيز على الجانب العسكري فقط[7].

وفي التسعينيات زاد الاهتمام بقضايا البيئة مع بروز مفهوم الأمن البيئي أثناء مؤتمر ريو ديجانيرو بالبرازيل عام 1992م، وتم فيه الربط بين دراسات الباحثين والعلماء حول أوضاع الكرة الأرضية وأمنها البيئي وسياسات الحكومات المختلفة لمواجهة التهديدات البيئية، ومع زيادة التعداد السكاني حول العالم ظهرت العديد من الجمعيات والمنظمات البيئية سواء على المستوى المحلي، أو الوطني، وكذلك الدولي، للاهتمام بالقضايا الدولية المختلفة[8].

**أسباب ظهور الأمن البيئي كمفهوم رئيسي في الدراسات الأمنية :**

يمكن تلخيص تلك الأسباب في عدة نقاط :

- تطور الحركات البيئية في الدول المتقدمة في فترة الستينيات.
- التغير في الظروف الإستراتيجية، خاصة منها ما تعلق بنهاية الحرب الباردة[9].
- السعي إلى إعادة النظر في مفهوم وتطبيقات الأمن من وجهة نظر بيئية.
- تزايد الاعتراف بالتهديدات التي يفرضها التغير البيئي على الأمن الإنساني[10].

**مفهوم ومقاربات الأمن البيئي :**

يجب أولاً تحديد مفهوم الأمن قبل التطرق إلى مفهوم الأمن البيئي باعتباره المفهوم الأشمل والأوسع[11] ؛ فالأمن لغة مشتق من فعل أمن، ومن كلمة أمانة، فيقال : أمنت فأنا آمن وأمنت غيري من الخوف، وفي القرآن الكريم : **[فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ]**[12]، ويدل الأمن على زوال الخوف، أما في اللغة الأجنبية، فإن كلمة Security مشتقة من اللغة اللاتينية من Securus أو Securitas، وهي مركبة من كلمتين : Sine وتعني دون، و Cura

وتعني الخوف أو القلق ؛ أي أن كلمة Securitas تعني الحرية أو التحرر من الخوف أو القلق[13].

**مفهوم الأمن العالمي** ؛ لم يعد يقتصر مفهوم الأمن على الدفاع عن الدولة وحدودها من أي خطر خارجي، ولكنه اتسع ليشمل أمن الإنسان والأمن المجتمعي والعالمي، ويقصد به : "مواجهة أي محاولة لتغيير الواقع الدولي أو الإخلال بأمنه بطرق غير مشروعة، وذلك من خلال تنفيذ إجراءات وتدابير دولية موحدة بشكل جماعي كقوة مضادة لمحاولات التغيير"[14].

وأما **البيئة** لغة فمشتقة من الفعل بوأ، أو تبوأ بمعنى نزل، أو حل، أو أقام، فالبيئة هي المحل والمنزل، إذ هي مسكن الإنسان، وفي اللغة الإنجليزية يستخدم لفظ Environmentللدلالة على الظروف المحيطة المؤثرة على النمو والتنمية، كما يستخدم للتعبير عن الظروف الطبيعية مثل الهواء والماء والأرض التي يعيش فيها الإنسان.

أما البيئة في المعنى الاصطلاحي، فإن معظم الدراسات أشارت للبيئة إلى أنها "الإطار الذي يعيش فيه الإنسان، ويحصل منه على مقومات حياته، ويمارس فيه علاقاته مع بني البشر"[15].

وأما عن **مفهوم الأمن البيئي**، فإن الأمن البيئي يستمد أهميته من ارتباطه بالأمن القومي للدولة، وكافة التهديدات الأخرى التي تتعرض لها مثل استغلال الثروات الطبيعية بشكل مفرط وخاطئ، والجفاف، والتصحر، وتلوث الهواء الناتج عن الأنشطة الصناعية، وقلة الإنتاج الزراعي ومشاكل المياه وغيرها من الأمثلة الأخرى[16].

ويرتبط مفهوم الأمن بالبيئة من خلال عيش الإنسان على سطح الأرض عبر محيطين ؛ الأول يتمثل في : المحيط الإحيائي الذي يشمل الجو والمياه

واليابسة والكائنات الحية في البر والبحر، أما الثاني فيتمثل في المحيط التقني، والذي يشمل ما يشيده الإنسان من قري ومدن ومصانع وشركات وغيرها، والتوازن ضروري بين هذين المحيطين وإلا نتج التدهور البيئي.

وتتحدد علاقة الإنسان بهذه بالبيئة في دائرتين ؛ فهي من جهة إطار للحياة يجب عليه أن يحافظ عليها من أي أضرار، ومن جهة ثانية مصدر للثروات الطبيعية عليه أن يرشد وينظم استغلاله لها، للاستفادة الجيدة منها، والاحتفاظ بحق الأجيال القادمة فيها[17].

ومن هنا فإن **مفهوم الأمن البيئي** عند إليزابيث شالسكي Chalecki.L "Elizabeth" يعكس قدرة أمة أو مجتمع على مقاومة ندرة الثروات البيئية، والمخاطر البيئية، أو التغيرات المضادة، أو التوترات، أو الصراعات ذات الصلة بالبيئة"[18].

ويمكن تعريف الأمن البيئي بأنه أحد أفرع الأمن الذي يهتم بتقليل ومنع المزيد من حدوث التهديدات والمخاطر البيئية التي قد ينجم عنها صراعات ونزاعات بين الدول.

**مؤتمرات الأمن البيئي[19] :**

إن التدهور البيئي الذي استمر لسنوات عديدة حول العالم كان نتيجة حتمية للاستغلال المفرط للموارد في ظل التطور الصناعي والتكنولوجي، فقد شهد العالم مجموعة من الكوارث البيئية، منها : التجارب النووية الفرنسية في صحراء الجزائر عام 1962م، وموت الأسماك في الدول الإسكندنافية عام 1968م، وحادثة تشرنوبل في أوكرانيا عام 1983م، وغيرها من الحوادث البيئية الأخرى التي استمرت آثارها وأضرارها على مر السنين وساهمت في عقد العديد من المؤتمرات الدولية البيئية منها :

- مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالبيئة البشرية في ستوكهولم بالسويد عام 1972، والذي عُرف أيضاً بقمة الأرض، وكان بمثابة أول محاولة من المجتمع الدولي لعلاج العلاقة بين البيئة والتنمية على الصعيد العالمي، وقد نجح المؤتمر في بلورة القانون البيئي في السبعينات والثمانينات.
- تقرير الوزيرة النرويجية Burndtland عام 1987م حول الأمن البيئي لمناقشة الوضع البيئي بعد الحرب الباردة، وقامت فيه بالربط بين الأمن والتنمية المستدامة وتحقيق السلام.
- مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية(ريو ديجانيرو) بالبرازيل عام 1992م، وكان يهدف للقضاء على الفقر، ولكنه فشل في تحقيق توقعاته المرجوة منه.
- المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية المستدامة (جوهانسبورج) بجنوب أفريقيا 2002م.
- مؤتمر بالي بإندونيسيا حول التغير المناخي عام 2007م، تكيف الدول النامية والفقيرة مع التغيرات المناخية، والتركيز على مواجهة مشكلة التغير المناخي، وتم التوصل إلى اتفاقية جديدة حول الاحتباس الحراري.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتغيرات المناخية(كوبنهاجن) بالدانمارك عام 2009، وكان الهدف منه إبرام اتفاق عالمي جديد لحماية البيئة من مخاطر التغيرات المناخية.
- مؤتمر(كانكون) بالمكسيك عام 2010، بشأن التغير المناخي، وقد توصل المشاركون بعد أسبوعين من المفاوضات لعدة قرارات حول مكافحة ظاهرة التغير المناخي، منها تعزيز أسواق الطاقة النظيفة حول العالم.
- مؤتمر دربان بجنوب أفريقيا حول التغيرات المناخية عام 2011م، وهدف للوصول إلى اتفاق دولي جديد لتحقيق الحماية البيئية.

- مؤتمر القمة المعني بالمناخ بمقر الأمم المتحدة بنيويورك عام 2014م، وتم فيه إطلاق العديد من المبادرات، منها حماية الغابات.
- مؤتمر باريس حول المناخ عام 2015م، والذي هدف إلى منع وصول درجة الحرارة في العالم إلى أكثر من 2 درجة مئوية بحلول عام 2100م، مع ضرورة التكيف مع التدهور البيئي والاختلال المناخي.

**كيفية تحقيق الأمن البيئي :**

لم يعد يقتصر مفهوم الأمن على الجوانب التقليدية التي تتعلق بالشعور بالطمأنينة والأمان، وإنما تطور ليشمل الجوانب غير التقليدية التي من ضمنها الأمن البيئي، فمن حق الإنسان أن يعيش في بيئة تضمن له موارد طبيعية نظيفة وغير ملوثة، وألا تؤثر على صحته أو على تمتعه بالحياة ومظاهرها المختلفة، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال اهتمام الدولة بوضع الإستراتيجيات المختلفة اللازمة للنهوض بالأمن البيئي وتحقيقه.

ومما لا شك فيه أن رفع درجه الوعي والثقافة البيئية لدى المواطنين أمر ضروري أيضًا، فالدولة يقع على عاتقها توعية الأفراد بالضرر الناجم عن الاستخدام الخاطئ للموارد الطبيعية لحماية الأرض والمواطنين على السواء من الأخطار التي تواجههم، مع دعم حملات العمل التطوعي من أجل حماية البيئة من مخرجات التلوث وزراعة الأشجار وتدوير النفايات القابلة لذلك[20].

في حين قام كل من Arlitch Ann و Pulland بتحديد بعض الإجراءات التي تساعد على تحقيق الأمن البيئي العالمي، تتمثل فيما يلي :

- الحفاظ على درجة انبعاث غازات محددة نحو الغلاف الجوي.
- حماية الغابات والتخلص من النفايات الملوثة للطبيعة.

- وضع الآليات لتنظيم توفير الماء الصالح للسكان والقضاء على الجفاف والتصحر.
- مكافحة الكائنات المضرة للمحاصيل الزراعية[21].

## المبحث الثاني
## الأمن البيئي في القارة الآسيوية

**تمهيد :**

تعتبر القارة الصفراء صاحبة أكبر تكتل سكاني حول العالم، بل ومن المتوقع أن تكون لها الريادة في زيادة التعداد السكاني خلال الخمسين عامًا القادمة، ونتيجة لذلك فهي أيضًا تعد صاحبة الزيادة الكبرى في الطلب على الغذاء ؛ لذا فهي أكثر عُرضة للكوارث البيئية باختلاف أشكالها نظراً لتعرضها لما يعرف ب "الدمار البيئي".

إن تغير المناخ الآسيوي له العديد من التبعات على الأنشطة الآسيوية المختلفة لاسيما الاقتصادية، وما ينتج عنها من تأثير على الجانب الغذائي والأمن البيئي، فالقارة الآسيوية هي أكثر عرضة للحزام الزلزالي وخطر الفيضانات والمشكلات الغذائية وغيرها[22].

لم تعد نتائج تغير المناخ أمرًا واقعًا فحسب، وإنما أصبحت كارثية بصورةٍ متزايدة، وحاليًا تسبب تغير المناخ في ارتفاع درجات الحرارة بصورةٍ خطيرة وارتفاع مستوى سطح البحر وانقراض أنواع عديدة، وستصبح نتائج تغير المناخ أكثر تدميرًا إذا لم نتصدَّ له، وإذا استمرت المستويات الحالية لتغير المناخ، سيؤدي ذلك إلى كوارث طبيعية وفيضانات ونقص في الغذاء وكوارث أخرى بعضها يحدث الآن بالفعل، وسيصبح جزءٌ من العالم غير صالح للسكن خلال الأعوام القليلة القادمة[23].

ويسعي الباحث من خلال هذا المبحث إلى توضيح التهديدات البيئية التي تواجه القارة الآسيوية وكيفية معالجتها والتوصل إلى مخرج منها، مع تفسير لجهود الأمم المتحدة في التعامل مع التحديات البيئية التي تمر بها القارة الآسيوية.

**التهديدات والتحديات التي تواجه القارة الآسيوية :**

لقد حذر بنك التنمية الآسيوي من مخاطر التدهور البيئي وتغير المناخ في القارة الآسيوية وما له من آثار علي سلامة مواطنيها وأمنهم الغذائي، ويمكن تحديد التهديدات والتحديات التي تواجهها القارة الآسيوية فيما يلي[24] :

- الفقر وأثره في انتشار الجوع في القارة ؛ حيث إن ارتفاع أسعار الغذاء أثر علي حياة 112 مليون مواطن بما دفعهم نحو خط الفقر في العقد الأول من القرن الحالي، فقد توصلت التقارير إلى أن حوالي نصف مليار آسيوي تحت خط الفقر، وذلك وفقا لتقرير البنك الدولي الذي قدر دخل الفرد بأقل من 2 دولار يومياً.
- تراجع النشاط الزراعي مقابل الاهتمام بالنشاط الصناعي، ونتج عنه تحول القرى إلى مدن، والعمال الذين يسكنونها تحول نشاطهم إلى قطاعات أخرى مختلفة عن النشاط الزراعي.
- تغير المناخ وخاصةً الفيضانات التي أدت إلى غرق العديد من الأراضي الزراعية، وبالتالي تأثيره علي سلامة الغذاء الذي يحتاجه أكثر من ملياري مواطن آسيوي.
- محدودية الطاقة وتأثيرها على النشاط الاقتصادي.
- ازدياد التعداد السكاني، فهي صاحبة أكبر تكتل سكاني في العالم، ومن ثَم زيادة الحاجة إلى الغذاء.

- القارة الآسيوية من أكثر قارات العالم عُرضةً للكوارث البيئية، فدائماً ما كان يستهدفها الحزام الزلزالي، والكثير من الفيضانات والتصحر وغيرها من الكوارث البيئية التي استهدفت الدول الآسيوية.

ولا يقتصر الأمر على تلك التحديات فقط، فقد صدرت العديد من الدراسات التي تنبأت بمستقبل تغير المناخ وتأثيره علي العالم، ومنها دراسة الفاتح الطاهر في دورية science advances، وأقر بأنه في نهاية القرن الحالي – أي بحلول عام 2100م – ستكون مناطق جنوب قارة آسيا حارة جداً لدرجة لن يتحملها البشر، وأن العواقب التي ستلحق بالمنطقة ستكون وخيمة.

وهذا التغير المناخي في ارتفاع الحرارة لن يقتصر في تأثيرها على مناطق محددة، ولكنه سيدمر جنوب القارة الآسيوية وسيلحق الضرر بعدد كبير من سكانها وبالمناطق الزراعية التي توجد فيها، خاصةً مع ارتفاع معدلات الفقر[25].

إن إقليم جنوب آسيا يعيش فيه حوالي 23% من سكان العالم، والذين يعيشون تحت مستوي خط الفقر، مع ارتفاع أسعار الغذاء لاسيما السلع الغذائية كالأرز والقمح منذ بداية القرن العشرين، حيث توصلت دراسات بنك التنمية الآسيوي إلى أن ربع مساحات الأرز المعروضة ستكون معرضة للضياع عام 2050م بسبب الفيضانات أو الجفاف، وأن من هم تحت خط الفقر ينفقون ما يزيد عن 70% من دخولهم على سد حاجاتهم من الطعام.

ومن الأمثلة على الفيضانات التي ضربت آسيا : الفيضان الذي ضرب كمبوديا عام 2011 فدمر اقتصادها وزراعتها، وتعرضت له مرة أخري عام 2013 قبل أن تتعافي من آثار الأول، ونتج عنه آثار سلبية كبيرة لحقت بالزراعة من خلال غرق الأراضي الزراعية وسقوط الجسور بما أعاق الاتصال بين القرى الكمبودية، بالإضافة إلى شح المواد الغذائية وسلامتها[26].

وتشير دراسة أجراها بنك التنمية الآسيوي ومعهد بوتسدام لبحوث التأثيرات المناخية في عام 2017 إلى أن المنطقة يمكن أن تتحول إلى نظام مناخي جديد بنهاية هذا القرن، عندما تصبح درجة حرارة أكثر شهور الصيف برودة أعلى من درجة حرارة أكثر شهور الصيف سخونة في الفترة من 1951 إلى 1980 وفي غياب الاكتشافات التقنية، يمكن أن تنخفض غلة الأرز في إندونيسيا والفلبين وتايلاند وفيتنام مقارنة بمستويات التسعينات إلى مستويات القرن العشرين.

كذلك يؤدي ارتفاع درجة حرارة الجو إلى انتقال الأمراض الاستوائية مثل الملاريا وحمى الضنك نحو الشمال إلى بلدان مثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، حيث كانت أقل انتشارا من قبل[27].

وتوقعت التقارير أيضًا ازدياد تعداد السكان ليصل إلى 5 مليار شخص بحلول عام 2050، وبالتالي زيادة الطلب على الغذاء وحجم المعروض منه[28]، فالمشكلة لا تكمن في التغير المناخي فقط، ولكنها تمتد لتشمل معه زيادة عدد السكان في ظل معدلات فقر مرتفعة وانخفاض معدلات سلامة الغذاء مع إهمال الأنشطة الزراعية، وجميعها ينعكس علي حياة المواطن الآسيوي.

**دور الأمم المتحدة في التعامل مع التحديات البيئية الآسيوية لتغير المناخ :**

**تقوم إستراتيجية الأمم المتحدة في آسيا والمحيط الهادي علي مجموعة من المبادئ، منها :** تحسين الفهم وتبادل المعرفة بشأن العلوم والسياسات وأفضل الممارسات، وتقييم الاحتياجات التكنولوجية وتسهيل نقل التكنولوجيا من أجل التكيف والتخفيف من وطأة المناخ، وإدماج تغير المناخ في السياسات والخطط الوطنية والقطاعية، وتسهيل الاستعداد للحصول على التمويل والحصول عليه[29].

**أمثلة على دعم الأمم المتحدة لدول المنطقة الآسيوية ودورها في التعامل مع الكوارث البيئية[30] :**

- تزويد الحكومات وأصحاب المصلحة بالمعارف الحيوية للتكيف مع المناخ من خلال شبكة التكيف في آسيا والمحيط الهادي، حيث يعقد منتدى التكيف مع تغير المناخ الذي يضم أكثر من 500 مشارك لآسيا والمحيط الهادئ الذي يعقد كل سنتين، لتعميم التكيف مع تغير المناخ بين البلدان في التخطيط الإنمائي وتبادل المعارف والتجارب من أجل تحقيق ذلك التكيف.
- أصدرت مبادرة مشتركة بين الأمم المتحدة للبيئة والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لدعم أقل البلدان نموًا في وضع خطط وطنية للتكيف مع التغير المناخي ودعمها من خلال صندوق مرفق البيئة العالمية، حيث قامت أكثر من 25 دولة أقل نموا الدعم خطط عملها الوطنية، كما أنها في آسيا تدعم كل من بنغلاديش وكمبوديا، ونيبال.
- أصدرت الأمم المتحدة اتفاقية إطارية بشأن تغير المناخ، وتقوم في الأساس على دعم دول جنوب شرق آسيا، وتقوم على التنسيق في النهج الشبكي غير الرسمي بين دول الجنوب، وتنفيذ السياسات المحلية التي تساعد على التكيف مع تغير المناخ.
- وضع إستراتيجية التخلص من المصابيح المتوهجة في فيتنام للعمل على خفض انبعاثات الغازات الدفيئة من قطاع الإضاءة وتسريع تسويق تكنولوجيات الإضاءة الموفرة للطاقة.
- شراكة منظمة الأمم المتحدة للبيئة مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات.

**كيفية مواجهة التحديات البيئية للقارة الآسيوية :**

لقد تزايدت التحديات البيئية التي تواجهها القارة الآسيوية علي الرغم من الجهود التي تبذلها المؤسسات الدولية والإقليمية في العمل على التصدي لها، فهناك عدد من الحلول التي يمكن الاعتماد عليها في التصدي لتلك الأزمة، وتتمثل فيما يلي[31] :

- **توحيد الجهود والتنسيق الإقليمي بين دول القارة** : فمثلاً توحيد الجهود الإقليمية في مجال الطاقة سيوفر حوالي 200 مليار دولار لجنوب شرق آسيا في الفترة من 2005 وحتى 2025، أي أكثر من 20%.
- **اقتناع القادة السياسيين بأهمية الزراعة بجانب القطاعات الأخرى في تحقيق التنمية المستدامة،** أي عدم تجاهل قطاع الزراعة لحساب الصناعة أو أي قطاع آخر.
- **العمل على تنفيذ التوصيات** التي تتوصل لها الدراسات البيئية وعدم الاكتفاء بعملها والبحث في المشكلات البيئية ووضع حلول لها دون تنفيذها.
- **توجيه المساعدات التنموية من الدول الأخرى** من خلال تقديم التقنيات الحديثة اللازمة لتطوير القطاعات الخدمية والصناعية في الدول النامية.

## المبحث الثالث

## الصين والأمن البيئي

**تمهيد :**

تعد جمهورية الصين الشعبية من أكثر الدول الآسيوية المعرضة للكوارث والتهديدات البيئية، حيث تشهد بكين معدلات مرتفعة من تلوث الهواء، بسبب وضع الصناعة في الأولوية والأهمية عن الأنشطة الأخرى وما نتج عنه من أضرار لحقت بالهواء والبيئة والكائنات الحية عموماً، بالإضافة إلى أزمات ازدياد التعداد السكاني والتزاحم.

فتعد ظاهرة الضباب الدخاني من الكوارث البيئية التي تؤثر على الصين ؛ حيث تضر المواطنين، وتعلق الطيران في الجو، مع انتشار الازدحام في الشوارع، جميعها حالات تعكس معدلات التلوث التي تشهدها البيئة الصينية، وإن كانت تتناقض مع تصريحاتها بنفي تلك الظواهر وأنها مجرد ضباب ليس أكثر.

إن الحزب الشيوعي الصيني ينفي دائما وجود أي تلوث أو مواد سامة في الهواء حتى لا يضر باقتصاده، ولكن السفارة الأمريكية في الصين كانت تكشف دائماً عن جودة الهواء في الصين وتبادل المعلومات مع وكالة حماية البيئة الأمريكية، الأمر الذي يدفع الصين نحو تحسين جودة الهواء والاهتمام بحياة المواطنين وليس قمع حرية الصحافة ونفي وجود أي تلوث[32].

إن سبب المشكلة التي تمر بها الصين هو أنها حققت النمو الاقتصادي بمعدلات سريعة ومرتفعة، ولكن في المقابل أدى إلى تلوث الهواء، لقد بذلت الصين العديد من الجهود على المستوى المحلي والإقليمي والدولي لمعالجة مشكلات البيئة التي قد تضر بمواطنيها والكائنات الحية ليس على مستوى الصين فقط، بل على مستوى آسيا، ويمتد تأثيرها أيضاً على مستوى العالم.

ويسعى الباحث من خلال هذا المبحث إلى مناقشة التهديدات البيئية التي تتعرض لها الصين وكيف تحاول الصين التعامل معها والخروج من تلك الأزمة.

**تراجع الأمن البيئي الصيني :**

تعتبر الصين من الدول الكبرى التي تمكنت من تحقيق معدلات عالية ومرتفعة من النمو الاقتصادي على حساب حياة الكائنات الحية في عالم مليء بالتلوث والعوادم، فقد اتبع الحزب الشيوعي الصيني السياسة التي تقيد حرية الصحافة والمواطنين في التحدث عن تلوث الهواء، أو البحار والمياه عموماً، إن الصين ليست مستعدة إطلاقاً إلى التخلي عن نموها الاقتصادي مقابل حماية المواطن من التلوث[33].

لقد اعتمدت الصين على الطاقة والفحم في تدفئة المنازل وفي عمل المصانع كبديل عن الكهرباء، فهي أبرز مستهلكي الفحم في العالم، كما أنها تتمتع بتعداد سكاني في حالة زيادة دائمة ومستمرة، أي زيادة الحاجة إلى الغذاء وكذلك الحاجة إلى العمل، فكيف تحقق النمو الاقتصادي وفي نفس الوقت تحافظ على الهواء من

التلوث؟، أو توقف أو حتى تقلل معظم أنشطتها الاقتصادية بما يضر حياة المواطنين أيضاً ويصبحون دون عمل.

**التهديدات والتحديات البيئية التي يواجها الأمن البيئي للصين :**

تعتبر جمهورية الصين الشعبية أكبر مصدر لانبعاث غازات الاحتباس الحراري والزئبق حول العالم، حيث أقرت وكالة الطاقة الدولية بأن انبعاث غازات ثاني أكسيد الكربون في الصين قد ازداد بين عام 2005 وحتى 2019 بنسبة 80%، وكذلك يصدر عن الصناعات الصينية غاز سام يعرف بالزئبق وهو معروف باستهدافه المباشر للأعصاب والعمل على سمها.

حيث أشارت دراسة في مجلة لانسيت الطبية إلى وفاة ما يقدر بحوالي 1,24 مليون شخص في الصين عام 2017 بسبب التعرض للهواء الملوث، ومنذ عام 2000 بلغ عدد الذين لقوا حتفهم – وفق تقرير مجلة scientist"– بسبب تلوث الهواء في الصين حوالي 30 مليون شخص[34].

وتشهد الصين ظاهرة الضباب الدخاني الناتج عن تلوث الهواء، وترى الصين أنه مجرد ضباب، لكنه يحمل مستويات عالية من التلوث، حيث تسبب في إلغاء الرحلات الجوية وازدحام الطرق مما أدى إلى اضطراب الحركات المرورية والتزاحم، حيث إنها تضم حوالي 5 مليون سيارة تصدر عوادم خانقة وسامة أدت إلى تلوث الهواء، كما تعتمد بكين على محطات الطاقة التي تولد التدفئة اللازمة للمنازل والتي تعمل من خلال حرق الفحم.

إن مشكلة الضباب الدخاني لا تقتصر فقط على تلوث الهواء، ولكنها أيضاً تحجب الرؤية للدرجة التي تقرر فيها إيقاف بعض الرحلات الجوية وتعليق الأخرى، فأقرت جريدة رويترز أنه تم إلغاء أكثر من 200 رحلة جوية في مطار تيانجين، ومن

غير المتوقع أن تتحسن الأوضاع على المدى القريب، وأضافت أن بعض طرق الحافلات والطرق السريعة في تيانجين أُغلقت أيضا بسبب الضباب الدخاني[35].

فقد تنامت حالة الغضب على الحكومة الصينية نظراً لفشلها في السيطرة على العوامل المؤدية إلي زيادة التلوث خاصةً بعد أن غطي الضباب الدخاني أجزاء شاسعة من شمال الصين في الآونة الأخيرة، كما امتدت ظاهرة التلوث لتشمل البحار والأنهار والمياه الجوفية التي لم يعد أحد يثق فيها أو في المياه التي تأتي منها.[36].

وقد صدر تقرير عن مجلة Foreign Policy الأمريكية حول أساطيل الصيد الصينية التي ألحقت الضرر بالعديد من الدول الآسيوية لانتهاكها لقواعد الصيد وحقوق الإنسان واصطياد الحبار الذي يعتبر الغذاء الأساسي كمصدر بروتين للكوريين الشماليين، فضلاً عن إلقاء جثث المتوفيين من الطواقم البحرية على السفن.

حيث قال الخبير البيئي بمنظمة "أوشيانا" بواشنطن والمهتمة بالشئون البيئية، فيليب تشو، إن الأساطيل الصينية لا تنتهك المياه الإقليمية لدول محيطة مثل إندونيسيا، أو الفلبين، أو فيتنام، وإنما تمنع أحيانا صيادي هذه الدول من الصيد، بما يستنزف المحيطات ويعرض شعوب الدول الأخرى لاسيما كوريا الشمالية إلى الفقر أو الجوع[37].

**إستراتيجيات الصين في تحقيق الأمن البيئي :**

قد كان هناك مقترح لمقاضاة مرتكبي الجرائم البيئية من أصحاب الشركات المتسببين في التلوث، حيث إنها كشفت عن أسماء أكثر من 20 مشروع مخالف للقواعد البيئية لمحاسبتها استغلال حوادث الضباب الدخاني التي دمرت البلاد.

كما أصدر البرلمان الصيني قانونا للضرائب يُفرض على الصناعة اعتباراً من عام 2018 كنوع من أنواع مواجهة التلوث الناجم عن زيادة معدلات الصناعة، بواقع 1.2 يوان(0.17 دولار) لكل وحدة من ملوثات الجو و1.4 يوان لكل وحدة من ملوثات المياه وخمسة يوانات لكل طن من مخلفات الفحم، وألف يوان لكل طن من

"المخلفات الخطيرة"، و350 يوان عن التلوث الضوضائي، ولكن وجه النقد لها بسبب انخفاض نسبة الرسوم الضريبية وبررت الحكومة الصينية أنها لا تريد رفع العبء عن كاهل المشروعات وأصحابها حتى لا يتأثر الاقتصاد.

وأقرت وكالة أنباء الصين الجديدة "شينخوا" بأن الصين أطلقت قمرا صناعيا ليراقب ما ينتج عنها من غازات مسببة للاحتباس الحراري في إجراءاتها لخفض انبعاثات الكربون، وكان من ضمن إستراتيجياتها التي تسعى للوصول إليها بحلول عام 2020 هي إلزام المركبات الخفيفة بمعايير صارمة للانبعاثات والعوادم، وتخفيض قدراتها السنوية لإنتاج الفحم إلى 800 مليون طن، ولكنها ما زالت مستخدمة له حيث يوفر لها نسبة 60% من الكهرباء[38].

في حين أن الصين تدرس مشروعاً لمنع هدر الطعام لضمان الأمن الغذائي في ديسمبر 2020، كآلية طويلة الأجل لمنع هدر الطعام وحماية الموارد وتحقيق التنمية المستدامة، على أن يضم هذا المشروع جميع فئات المجتمع، كالقطاعات الصناعية والغذائية والبيئية والصحية أيضاً، وذلك استجابة لتوعية الأمم المتحدة في اليوم العالمي للغذاء المهدور والتوعية بأن هدر الغذاء يعني هدر الموارد التي دخلت فيه[39].

ولم تقتصر جهود بكين على التصدي للتلوث في المدن فقط، ولكن أيضاً وجهت الاهتمام إلى الريف الصيني من خلال إطلاق وثيقة حول تحسين البيئة الريفية والحفاظ على الأمن الغذائي عام 2014م، حيث إنها أقرت أن تلوث الهواء والمياه قد أضر بالريف والتربة، وكان هدفها هو ضمان الاكتفاء الذاتي من الغذاء اللازم لسكان المدن وكذلك العمالة لأهل الريف لوقف نزوحهم إلى المدن[40].

**أما على الصعيد العالمي** فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بالكشف عن جودة الهواء في أكثر من 70 مدينة حول العالم، حيث أطلقت تطبيق ZephAir على

الهواتف المحمولة والذي يساعد على مباشرة المعلومات مع المواطنين حول جودة الهواء لحماية أنفسهم من تلوث الهواء[41].

وقد دخلت الصين في شراكة مع فرنسا والاتحاد الأوروبي في مارس 2019 في عدة قضايا هي : السلام والأمن في العالم، والبيئة، والثقة الإستراتيجية المتبادلة، والرؤية المستقبلية المشتركة، بالإضافة إلى الشراكة الاقتصادية بينهم[42].

وأخيراً، أقر الرئيس الصيني "شي جين بينغ" وضع إستراتيجية للحد من غازات ثاني أكسيد الكربون وأطلق عليها "الحياد الكربوني" بحلول عام 2060، ولكن لم يوضح الكيفية التي سيعمل بها لتحقيق هذا الهدف[43].

**الخاتمة :**

مما لا شك فيه أن الأمن البيئي أصبح من القضايا الجوهرية في أجندة السياسة الدولية، وكذا في حقل الدراسات الأمنية ؛ وذلك لارتباطه بمستويات الأمن عالميًا، وإقليميًا، ووطنيًا، ومجتمعيًا، وإنسانيًا، بالإضافة إلى عولمة القضايا البيئية كونها ذات طابع عالمي، فالأمن لم يعد يرتبط بالجوانب العسكرية والاقتصادية فقط، بل تعدى ذلك ليشمل الجوانب البيئية، كون التهديدات النابعة من البيئة أصبحت تشكل هاجسًا أمنيًا لدى الدول والشعوب، وهو ما يستدعي ضرورة تبني صنّاع القرار للبعد البيئي كقطاع مهم لتحقيق التنمية المستدامة.

ولقد تعرضت القارة الآسيوية للعديد من الكوارث البيئية التي أثرت بالسلب علي حياة الكائنات الحية فيها، وجاءت الصين على رأس الدول الآسيوية التي تضررت بيئيًا من خلال وضعها لأولويات الاقتصاديات قبل البيئة وسلامة مواطنيها وأمنهم الغذائي، واعتمادها على الطاقة من خلال الفحم، وما نتج من حروب الضباب الدخاني نظرًا للتزاحم وزيادة أعداد السكان.

وقد قدمت الحكومة الصينية العديد من المقترحات التي يجب الاستناد إليها لتحقيق الأمن البيئي الصيني وحمايته، وإن كانت أغلب تلك التوصيات التي توصلت إليها مُهملة، أو لا تنال الأهمية اللازمة لتطبيقها ؛ لأن الاقتصاد والمكانة الاقتصادية العالمية للصين وتوفير العمالة للمواطنين أهم من أن يتم إلغاء العديد من الأنشطة الاقتصادية في سبيل حماية البيئة.

**وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات، وذلك على النحو التالي :**

**أولاً– النتائج :**

1- أن الإنسان هو المسئول الأول عن تدهور وفساد وتلوث البيئة من خلال سعيه الدائم لتحقيق التنمية المستدامة دون الاهتمام بالبيئة أو بالآثار التي ستنجم عنها، مما أدى إلى الخلل بالمنظومة البيئية وأنها أصبحت غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها.

2- تتجاوز مستويات تلوث الجو في بكين في بعض الأيام جميع المعايير الصحية الدولية المتعارف عليها والخاصة بقدرة البشر على التنفس السليم، مما يمثل مبعثًا للقلق لدى قيادات البلاد ؛ لأن هذه المسألة أضحت مرتبطة بالتذمر الشعبي من وجود امتيازات سياسية، وتزايد الإحساس بعدم المساواة في ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

3- إن السبب الرئيس للتلوث البيئي حول العالم سببه الصناعة والأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على الوقود وما ينتج عنها من غازات سامة، بما يلوث التربة والجو الإنسان، فيضر بالزراعة والري وبالتالي تؤثر علي المواد الغذائية التي يحتاجها المواطنون من أجل البقاء علي قيد الحياة.

**ثانيًا- التوصيات :**

1- من الضروري الاهتمام بتشريع قوانين لحماية البيئة والعمل على تنفيذها وتطبيقها.

2- ضرورة أخذ صانعي القرار بالدراسات البيئية والتوصيات الملحقة بها للتصدي للتحديات البيئية التي تواجهها.

3- غرس ثقافة وقيم الدفاع عن المظاهر البيئية وحمايتها من خلال نشر الوعي بين أفراد المجتمع ومؤسساته بأهمية الأمن البيئي.

4- ضرورة الحفاظ على الموروثات والموارد الطبيعية مع اتخاذ التدابير الوقائية والعلاجية اللازمة لتحقيق الأمن البيئي والتنمية المستدامة.

5- بدلاً من تبني الحكومات الآسيوية برامج لمكافحة الفقر، عليها أن تتبنى برامج تزيد من إنتاجية الأرض الزراعية، ما سيزيد معه دخل الفلاح، ومن ثم تنتشله من واقع الفقر ومعاناته إلى واقع أكثر آدمية، يحمل معه بعض ملامح الرفاهية الاقتصادية.

6- يمكن للصين الاعتماد على الطاقة الشمسية بدلاً من الطاقة التي تعتمد على الفحم، لاسيما إذا أخذنا في الاعتبار أن الفحم يُعد من المسببات الرئيسة للضباب الدخاني في الصين.

## الهوامش

(1) بدون اسم، تلوث الهواء في الصين يلحق الضرر بمواطنيها وبدول العالم، موقع شير أمريكا، 24 نوفمبر 2020، متاح على : https ://share.america.gov/ar/، تاريخ الدخول 5-1-2021، الساعة : 2 :42م

(2) بدون اسم، مفاهيم منهجية : دراسة الحالة في البحث العلمي، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، متاح على : https ://www.politics-dz.com/، تاريخ الدخول : 5-1-2021، الساعة : 7 :31م.

(3) د. إبراهيم محمد إبراهيم وأحمد إبراهيم الفايق، أبعاد مفهوم الأمن البيئي ومستوياته في الدراسات البيئية، كلية علوم الجغرافيا والبيئة، جامعة الخرطوم، 2013م، ص 166.

(4) الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، القضايا العالمية، متاح على : http : llwww.un. orglarlglobalissueslenvironment، تاريخ الدخول 7-1-2021، الساعة 6 :48م.

(5) محمد حسن عوض، حسن أحمد شحاته، طه محمود المرسي، البيئة ومشكلات التلوث، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2007، ص 9.

(6) إبراهيم محمد إبراهيم والفايق أحمد إبراهيم، أبعاد مفهوم الأمن البيئي ومستوياته في الدراسات البيئية، جامعة الخرطوم، 2016، ص166.

(7) إبراهيم محمد إبراهيم والفايق أحمد إبراهيم، مرجع سابق، ص166.

(8) نوال يونس محمد وسلطان أحمد خليف، الأمن الإنساني والتحديات البيئية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 4، 2008، ص24.

(9) الحرب الباردة : تعنى النزاع والصراع الذي ينشأ بين دولتين أو كتلتين في المجتمع الدولي بدون أن تلجأ أي من تلك الدول إلى الاستخدام الفعلي للأسلحة العسكرية، وهو مصطلح استخدم لوصف حالة الصراع والتوتر والتنافس التي كانت توجد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وحلفائهما في الفترة من منتصف الأربعينيات وحتى أوائل التسعينيات. للمزيد من التفاصيل انظر : إبراهيم العايش على العايش : موقف الأمم المتحدة من العلاقة بين مبدأي السلامة الإقليمية للدول والحق في تقرير المصير، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2012-2013م، ص62 وما بعدها.

(10) سورة قريش الآية : 3،4.

(11) للمزيد من التفاصيل عن مفهوم الأمن انظر :

- Jams Wyllie ,"Force and Security" ,in : Trevor C. Salmon and others ,issues in international relations , London and New York, Routledage ,2nd edition,2008, P. 74.
- Richard H. Ullman ," Redefining Security", International Security, Vol.8, N° :1, Summer 1983, P. 133.
- Peter Hough, Understanding Global Security, London and New York, Routledge, 2004,P.7.
- Arnold Wolfers, '' National Security as an Ambiguous Symbol'', Political Science Quarterly, Vol. 67 ,N° :4, December 1952, P 485.

(12) إبراهيم أحمد إبراهيم والفايق أحمد إبراهيم، مرجع سابق، ص166.

(13) سليمة كباني، الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسطنطينية، ديسمبر 2012، عدد 38، ص230.

للمزيد من التفاصيل حول مفهوم الأمن البيئي راجع :

Gérald Dussouy, Les Théories de L'interétatique :traité de Relation internationales(II), Paris, L'harmattan, 2007, P.167.

Eric Van de Giessen, Horn of Africa :Environmental Security Assessment ,The Hague,The Netherlands, Institute for Environmental Security,2011 , P. 21.

(14) عبد الله زايد، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، دار الرواد، ليبيا، 2002، ص 203.

(15) إبراهيم محمد إبراهيم والفايق أحمد إبراهيم، مرجع سابق، ص167.

(16) أ.د محمد مجدان، الأمن البيئي العالمي، دراسة حول مفهومه وسبل تحقيقه، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد الثامن، يونيو 2017، ص 49.

(17) محمد صابر، الإنسان وتلوث البيئة، الإدارة العامة للتوعية العلمية والنشر، السعودية، ط1، 2000، ص 7.

(18) إبراهيم محمد إبراهيم والفايق أحمد إبراهيم، مرجع سابق، ص167.

(19) أ.د محمد مجدان، مرجع سابق، ص49.

(20) آمنة سلطان المالكي، الأمن البيئي، جريدة الشرق، 7-9-2011 متاح علي : تاريخ الدخول 7-1-2021، الساعة 4 : 50م.https ://al-sharq.com/opinion/07/09/201/1

(21) أ. د محمد مجدان، مرجع سابق، ص49.

(22) د. نيللي كمال الأمير، تغير المناخ يهدد آمن آسيا الغذائي، ملاحق الخليج، ملحق الأسبوع السياسي، 15 أكتوبر 2015، متاح على https ://www.alkhaleej.ae/ تاريخ الدخول 9-1-2020، الساعة 8 :17ص.

(23) بدون اسم، دراسة تؤكد أن تغير المناخ سيجعل جنوب قارة آسيا غير صالح للسكن خلال السنوات القادمة، مؤسسة دبي للمستقبل، 8 أغسطس 2017، متاح على https ://mostaqbal.ae/study-asserts-climate-change-could-make-south-asia-uninhabitable-in-our-lifetime/، تاريخ الدخول 9-1-2021، الساعة 11 :15ص.

(24) د. نيللي كمال الأمير، مصدر سابق، https ://www.alkhaleej.ae/

(25) بدون اسم، دراسة تؤكد أن تغير المناخ سيجعل جنوب قارة آسيا غير صالح للسكن خلال السنوات القادمة، مصدر سابق، https ://mostaqbal.ae/study-asserts-climate-change-could-make-south-asia-uninhabitable-in-our-lifetime/

(26) د. نيللي كمال الأمير، مصدر سابق، https ://www.alkhaleej.ae/

(27) أحمد مصطفي أحمد، جنوب شرق آسيا في خطر بسبب التغير المناخي، جريدة الوطن الإلكترونية، 28سبتمبر 2018، متاح على :
https ://www.elwatannews.com/news/details/3689068، تاريخ الدخول 9-1-2021، الساعة 12 :28م.

(28) د. نيللي كمال الأمير، مصدر سابق، https ://www.alkhaleej.ae/

(29) بدون اسم، مساعدة البلدان علي التصدي لتغير المناخ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، متاح علي : https ://www.unenvironment.org/ar/regions/asia-and-pacific/almbadrat-alaqlymyt/msadt-albldan-ly-altsdy-ltghyr-almnakh، تاريخ الدخول 9-1-2021، الساعة 1 :05م.

(30) بدون اسم، مساعدة البلدان علي التصدي لتغير المناخ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مصدر سابق، https ://www.unenvironment.org/ar/regions/asia-and-pacific/almbadrat-alaqlymyt/msadt-albldan-ly-altsdy-ltghyr-almnakh،

(31) د. نيللي كمال الأمير، مصدر سابق، https ://www.alkhaleej.ae/

(32) بدون اسم، تلوث الهواء في الصين يلحق الضرر بمواطنيها وبدول العالم، مصدر سابق، https ://share.america.gov/ar/

(33) مروة الأسدي، التلوث في الصين، حرب الضباب الدخاني تزعزع الأمن البيئي، شبكة النبأ المعلوماتية، 17 كانون الثاني 2017، متاح علي :

https ://annabaa.org/arabic/environment/9490، تاريخ الدخول 9-1-2021، الساعة : 7 :45م.

(34) بدون اسم، تلوث الهواء في الصين يلحق الضرر بمواطنيها وبدول العالم، مصدر سابق، https ://share.america.gov/ar/

(35) مروة الأسدي، مصدر سابق، https ://annabaa.org/arabic/environment/9490.

(36) مروة الأسدي، مصدر سابق، https ://annabaa.org/arabic/environment/9490.

(37) بدون اسم، كوارث أسطول الصيد الصيني، جثث في البحر وسرقة لقوت الفقراء، موقع الحرة، ترجمات واشنطن، 2 ديسمبر 2020، متاح علي :
https ://www.alhurra.com/arabic-and-international، تاريخ الدخول 9-1-2021، الساعة 8 :00م.

(38) مروة الأسدي، مصدر سابق، https ://annabaa.org/arabic/environment/9490.

(39) خالد إبراهيم، الصين تدرس قانون مكافحة هدر الطعام لضمان الأمن الغذائي، جريدة اليوم السابع، 22 ديسمبر 2020، متاح علي :
https ://www.youm7.com/story/2020/12/22، تاريخ الدخول 9-1-2021، الساعة 8 :30م.

(40) بدون اسم، وثيقة صينية هامة حول سياسات الدولة لتحسين البيئة الريفية وتعزيز الأمن الغذائي، مجلة آفاق البيئة والتنمية، 1 شباط 2014، متاح على : https ://www.maan- ctr.org/magazine/article/179/، تاريخ الدخول 9-1-2021، الساعة 7 :45م.

(41) بدون اسم، تلوث الهواء في الصين يلحق الضرر بمواطنيها وبدول العالم، مصدر سابق، https ://share.america.gov/ar/

(42) بدون اسم، الأمن والبيئة والشراكة في قلب المحادثات بين الرئيسي الصيني وقادة الاتحاد الأوروبي، موقع فرانس 24، متاح على :
https ://www.france24.com/ar/20190326-، تاريخ الدخول 9-1-2021، الساعة 7 :55م.

(43) بدون اسم، تلوث الهواء في الصين يلحق الضرر بمواطنيها وبدول العالم، مصدر سابق، https ://share.america.gov/ar/

## المصادر والمراجع

**أولاً– مراجع باللغة العربية :**


(1) أحمد مصطفي أحمد، جنوب شرق آسيا في خطر بسبب التغير المناخي، جريدة الوطن الإلكترونية، 28سبتمبر 2018، متاح على :
https ://www.elwatannews.com/news/details/3689068، تاريخ الدخول 9–1–2021، الساعة 12 :28م.

(2) د. إبراهيم محمد إبراهيم وأحمد إبراهيم الفايق، أبعاد مفهوم الأمن البيئي ومستوياته في الدراسات البيئية، كلية علوم الجغرافيا والبيئة، جامعة الخرطوم، 2013م.

(3) آمنة سلطان المالكي، الأمن البيئي، جريدة الشرق، 7–9–2011 متاح على : https ://al-sharq.com/opinion/07/09/2011/، تاريخ الدخول 7–1–2021، الساعة 4 :50م.

(4) الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، القضايا العالمية، متاح على : http llwww.un.orglarlglobalissueslenvironment:، تاريخ الدخول 7–1–2021، الساعة 6 :48م.

(5) بدون اسم، تلوث الهواء في الصين يلحق الضرر بمواطنيها وبدول العالم، موقع شير أمريكا، 24 نوفمبر 2020، متاح على : https ://share.america.gov/ar/، تاريخ الدخول 5–1–2021، الساعة : 2 :42م

(6) بدون اسم، دراسة تؤكد أن تغير المناخ سيجعل جنوب قارة آسيا غير صالح للسكن خلال السنوات القادمة، مؤسسة دبي للمستقبل، 8 أغسطس 2017، متاح على https ://mostaqbal.ae/study–asserts–climate–change–could–make–south–asia–uninhabitable–in–our–lifetime/، تاريخ الدخول 9–1–2021، الساعة 11 :15ص.

(7) بدون اسم، كوارث أسطول الصيد الصيني، جثث في البحر وسرقة لقوت الفقراء، موقع الحرة، ترجمات واشنطن، 2 ديسمبر 2020، متاح علي :
https ://www.alhurra.com/arabic–and–international، تاريخ الدخول 9–1–2021، الساعة 8 :00م.

(8) بدون اسم، مفاهيم منهجية : دراسة الحالة في البحث العلمي، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، متاح على : https ://www.politics-dz.com/، تاريخ الدخول : 5-1-2021، الساعة : 7 :31م.

(9) بدون اسم، مساعدة البلدان على التصدي لتغير المناخ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، متاح على :

ttps ://www.unenvironment.org/ar/regions/asia-and-pacific/almbadrat-alaqlymyt/msadt-albldan-ly-altsdy-ltghyr-almnakh، تاريخ الدخول 9-1-2021، الساعة 1 :05م.

(10) بدون اسم، الأمن والبيئة والشراكة في قلب المحادثات بين الرئيسي الصيني وقادة الاتحاد الأوروبي، موقع فرانس 24، متاح علي :

https ://www.france24.com/ar/20190326-، تاريخ الدخول 9-1-2021، الساعة 7 :55م.

(11) بدون اسم، وثيقة صينية هامة حول سياسات الدولة لتحسين البيئة الريفية وتعزيز الأمن الغذائي، مجلة آفاق البيئة والتنمية، 1 شباط 2014، متاح علي : https ://www.maan-ctr.org/magazine/article/179/، تاريخ الدخول 9-1-2021، الساعة 7 :45م.

(12) خالد إبراهيم، الصين تدرس قانون مكافحة هدر الطعام لضمان الامن الغذائي، جريدة اليوم السابع، 22 ديسمبر 2020، متاح علي :

https ://www.youm7.com/story/2020/12/22، تاريخ الدخول 9-1-2021، الساعة 8 :30م.

(13) سليمة كباني، الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسطنطينية، ديسمبر 2012، عدد 38، ص230.

(14) عبد الله زلبد، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، دار الرواد، ليبيا، 2002، ص 203.

(15) محمد حسن عوض، حسن أحمد شحاته، طه محمود المرسي، البيئة ومشكلات التلوث، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2007، ص 9.

(16) مروة الأسدي، التلوث في الصين، حرب الضباب الدخاني تزعزع الأمن البيئي، شبكة النبأ المعلوماتية، 17 كانون الثاني 2017، متاح علي :

https ://annabaa.org/arabic/environment/9490، تاريخ الدخول 9-1-2021، الساعة : 7 :45م.

(17) نوال يونس محمد وسلطان أحمد خليف، الأمن الإنساني والتحديات البيئية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 4، 2008، ص24.

(18) د. نيللي كمال الأمير، تغير المناخ يهدد آمن آسيا الغذائي، ملاحق الخليج، ملحق الأسبوع السياسي، 15 أكتوبر 2015، متاح على https ://www.alkhaleej.ae/ تاريخ الدخول 9-1-2020، الساعة 8 :17ص.

**ثانيًا- مراجع باللغة الأجنبية :**

1) Arnold Wolfers, '' National Security as an Ambiguous Symbol'', Political Science Quarterly, Vol. 67 ,N° :4, December 1952.
2) Eric Van de Giessen, Horn of Africa :Environmental Security Assessment ,The Hague,The Netherlands, Institute for Environmental Security, 2011.
3) Gérald Dussouy, Les Théories de L'interétatique :traité de Relation internationales(II), Paris, L'harmattan, 2007.
4) Jams Wyllie ,"Force and Security" ,in : Trevor C. Salmon and others ,issues in international relations , London and New York, Routledage ,2nd edition,2008.
5) Peter Hough, Understanding Global Security, London and New York, Routledge, 2004.
6) Richard H. Ullman ," Redefining Security", International Security, Vol.8, N° :1, Summer 1983.

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
مركز بحوث الشرق الأوسط
MERC

# Middle East Research Journal

## Refereed Scientific Journal
## (Accredited) Monthly


**Vol. 81**
**November 2022**

Issued by
Middle East
Research Center

**Forty-eighth Year**
**Founded in 1974**

**Issn: 2536 - 9504**
**Online Issn: 2735 - 5233**